

من الشكل الثاني ان تقول الصفة لا تنصف بصفات المعاني ولا المعنوية  
ومولانا يتصف بها فالصفة ليست مولانا فتعكس النتيجة التي قولنا  
ليس بصفة وهو ما ذكره بقوله فيس بصفة فهو إشارة الى نتيجة القياس  
المذكور بعد عكسها هذا هو الاوفق بكلام المص ويحتمل تقريره من الشكل  
الاول فننتج النتيجة المذكورة من غير عكس بان تقول مولانا اجل ومنز  
يتصف بصفات المعاني والمعنوية وكل من كان كذلك ليس بصفة  
فولانا ليس بصفة لكن الاول اولي بصفات المعاني ولا المعنوية  
اي بخلاف النفسية كالوجود والسلبية كالعدم والبقا فان الصفة  
تتصف بما فالقدرة مثلا تتصف بالوجود وهو الصفة النفسية  
وتتصف بالعدم والبقا وهما من الصفات السلبية ومولانا اجل ومنز  
يجب انصافه بما اي لانه قد قامت البراهين القطعية على ذلك  
ليس بصفة قد عرفت انه إشارة الى النتيجة بعد عكسها على تقرير الدليل  
من الشكل الاول ولو احتاج الى الصفة فخصص اي موحد وقوله  
لكان حادثا اي لانه لا يحتاج لذلك الحادث اذ القوم لا يحتاج كما لا يخفى  
كيف اسم استفهام على وجه التعجب والواو في قوله وقد قام البرهان  
الذي للحال اي كيف يصح ذلك والحال انه قد قام البرهان الذي ويصان يكون  
اسم استفهام على وجه الانكار والواو في قوله وقد قام البرهان الذي للتقليل  
اي لا يصح ذلك لانه قد قام البرهان الذي كما تقدم نظيره وبغاية  
لا حاجة اليه كما هو ظاهر واما برهان وجوب الوحدة لانه تعالى قلانه  
الذي تقر به هذا البرهان هكذا لو لم يكن واحدا لزم ان لا يوجد شيء  
من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل بالمشاهدة فبطل ما ادعى  
اليه وهو عدم كونه واحدا واذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو المطلق  
فالمص ذكر الشريطة وحذف الاستثناية لظهورها وهذا التقرير  
على سبيل الاجمال لعدم التعرض فيه لشيء الكم المنفصل في الذات والمتصل  
فيها ولشيء الكم المنفصل في الصفات والمتصل فيها ولشيء الكم المنفصل  
في

الثاني ومن غير  
كس على تقديره  
ن الشكل

قوله

في الافعال والمتصل فيها على ما مر وبيان الاول انه لو كان هناك البرهان  
مثلا لا يمكن اختلافا بان مره احدهما وجود شيء والاخر عدمه وحيث  
يلزم مجزئها لانه لا يمكن ان ينفرد مردها معا لانه يلزم عليه اجتماع  
الشيئين والامراد احدهما دون الاخر لانه يلزم عليه غير الذي لا ينفرد  
مراده والاخر مثله فيلزم مجزئها ايضا وهذا هو الاربعين اجماعا  
عن ابن رشد انه كان يقول اذا قدر نفوذ مراد احدهما دون الاخر  
كان الذي نفد مراده هو الاله وتم دليل الوحدة انية وهذا الدليل  
هو المسمى باليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الهة لفسدت السالوات المراد  
بالفساد في الالهي عدم الوجود على الراجح وقيل المراد به الخراب والخراب  
عن هذا النظام لما تفر عاده من فساد المملكة عند تعدد الملوك  
وعلى هذا الكون الملازمة بين التعدد والفساد عادية لا عقلية  
وتكون الالهي حجة اقتناعية بمعنى انه يقنع بها الخضم لا قطعية وبيان  
كل من الثاني وما بعده قد تكلف به السكتاني وغيره لكن فيه مناقشات  
ومواخذات فانظره لو لم يكن واحدا في ذاته وصفاته وافعاله  
كما علمته مما مر للزم مجزئها اي حيث اذ لم يكن واحدا وهذا التعليل  
لترتب انتقال وجود شيء من العالم على عدم كونه واحدا وقد تقدم توضيحه  
في الجملة واما برهان وجوب انصافه تعالى بالقدرة الخافعا جعها في دليل  
واحد لا يحتاج للازم على غيرها وهو عدم وجود شيء من العالم ووجه اللزوم  
في القدرة انه اذا انتفتت ثبت ضدها وهو العجز وحيث لا يوجد شيء  
من العالم ووجه اللزوم في الارادة انه اذا انتفتت ثبت ضدها وهو الكراهة  
بمعنى عدم الارادة واذا ثبت ضدها لمعنى انتفتت القدرة لانها فرع  
عليها في التعلق واذا انتفتت القدرة ثبت ضدها وهو العجز وحيث لا يوجد  
شيء من العالم ووجه اللزوم في العلم اذا انتفتت ثبت ضده وهو الجهل واذا ثبت  
ضده انتفتت الارادة لانه لا تتعقل ارادة من غير علم واذا انتفتت الارادة ثبت  
ضدها وهو الخ ما تقدم ووجه اللزوم في الحيا انه اذا انتفتت الثلاثة قبلها

Copy

city